

بوعرس على نهر العانة او على حوض العزبة فهي له قد فلو
 قطعها فنت من عروقها اشجار فهي له ان بنت من سللك
 فت جعل ارضه مقبرة وفيها اشجار فلو رشت قطعها ان
 محل الاشجار لم يصرف فالا شغل وكذا لو جعل داره
 مقبرة فحل البنا لا يدخل فيه لما مر قطع من دار رجل شجرة
 بلا ارضه فزها بغير لو شترها على القاطع وضمنه قيمتها فاقية
 بان تقوم الدار معها وبدونها فيضمن الفضل ولو شترها
 وضمنه قيمتها بان تقوم الدار معها وبدونها فيضمن الفضل
 ولو شترها وضمنه قيمتها بان تقوم الدار معها وبدونها
 فالفضل قيمته الشجرة ثم ينظر اليها والى قيمته الشجرة مقطوعة
 فلو انتقصت قيمته ثمينة والا فلا من قطع شجرة من بستان
 رجل لو من داره فالتلفها لزمه نقصان الدار والبستان
 جهة الكار عرس في ارض الدافع بامره فلو عرس للدافع
 فله الشجرة ولو للمالك وقد قال امرئ في فكد لك
 وللاكار عليه قيمته عرسه ولو قال عرسه ولم قبل لي فعرس
 بعرس من عنده فهو لعارسه ولرب الارض اقله ثم قبل
 الربيع ولو قطع ثلثة رجل وغرسها ورباها فهي للعارس
 بقيتها يوم قطع التصرف في المشتك وفي شغل دار
 بينهما فالحل لهما ان يضع فيها متاعه ويربط فيها رابته فت
 ارضه او كرم بين حاضر وغائب او بين بالغ ویتيم فال حاضر
 او البالغ يرفع الامر الى القاضي ولو لم يرفع ففي الارض
 يزرع بحصته ويطيّب له ذلك وتقوم على الكرم فيبيع ثمرة
 ويأخذ حصته ويوقف حصته الغائب ويبيع له ذلك وان
 قدم الغائب ضمنه القيمة او اجاز البيع وذكر في موضع اخر
 عن م لو اخذ الشريك نصيب من المير والمكس جاز ويبيع

نصيب

نصيب الغائب ويحفظ فلو حضر صاحبه بغير كاسر ولو لم
 يحضر فهو كمنقطه قالت هذا استحقاق وبه ناخذ
 قال ولو ادعي الخراج كان شترها وذكر كرم صل غاب احد
 شريكي الدار فاراد الحاضر ان يسكنها رجلا ويومرها
 لا ينبغي ان يفعل ذلك ديانة ان التصرف في ملك الغير
 حرام حقا لله تعالى وللمالك ولا يمنع قصدا الانسان
 لا يمنع عن تصرف في ما بيده لو لم يترفع احد ولو اجر واخذ
 الاجر بغيره على شريكه قدر نصيبه لو قدر والا يتصدق
 لتكن الحبث فيه لحق شريكه فلان كفا صاب اجبر يتصدق
 بالاجرة ويترده على المالك واما نصيبه فيطبخ له ان لا
 حبث فيه هذه الواكسكن غيره اما لو سكن بنفسه ليس
 له ذلك ديانة قيا ساوله ذلك استحقاقا اذ له ان
 يسكنها بلا ان شريكه حال حضوره ان يتعدى على الاستيذان
 في كل مرة على هذا امر الدور فيما بين الناس فكان له ان
 يسكن حال غيبته بخلاف السكن غيره اذ ليس له ذلك
 حال حضرته بلا ان شريكه غيبته عدة دار بينهما غير مستوية
 غاب احدها وسع الحاضر ان يسكن بقدر حصته ويسكن
 الدار كلها وكذا اذا دارم بينهما غاب احدها فلمي ضران
 يستخذه حصته وفي الدواب لا يركبها الحاضر لقنوت
 الناس في الركوب لا السكنى ولا استخدام فيتصرف الغائب
 بركوبها لا يهتان عن محمد الحاضر ان يسكن الدار لو
 خاف ضررها وعن الامام ليس للحاضر في الارض ان يزرع
 بقدر نصيبه وفي الدار له ان يسكنها بغير ان له ذلك
 في الوجهين فلو سكن الدار احد شريكين بغير الاخر لزم
 الاجرة ولو اعدت للاستغلال والاصل ان الدار المشتركة